

نجاح روسيا في عكس العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية لتطوير اقتصادها الوطني

د. سناء عبد القادر مصطفى

الأكاديمية العربية في الدنمارك

قسم الاقتصاد والإدارة المالية والمصرفية

المقدمة:

يهدف هذا البحث إلى بيان تأثير العقوبات الأمريكية والأوروبية على الاقتصاد الوطني الروسي وتأثير ذلك في إدارة المشاريع الصناعية بالدرجة الأولى، من وجهة نظر علمية مبنية على استخدام التقنيات والأساليب الحديثة في إدارة الإنتاج المادي التقني، بالإضافة إلى تأثير الوضع السياسي وهجرة رؤوس الأموال الوطنية والكفاءات العلمية إلى خارج البلد في تسعينيات القرن الماضي. وكذلك استيراد لمختلف المنتجات الصناعية والزراعية من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بأكثر من ٤٠% (١) مع عدم الاستقرار في الأسعار وميكانيكية التحول من نظام القطاع العام إلى نظام السوق عن طريق خصخصة شركات ومشاريع القطاع العام. كل هذا أحدث ارتباكا كبيرا في إدارة الاقتصاد الوطني وعدم إمكانية إجراء تنمية اقتصادية واجتماعية تنهض بروسيا إلى مستوى معاشي ورفاهي جيد.

The summary

The aim of this research is to explain the impact of US and European sanctions on the Russian national economy and its impact on the management of industrial projects, primarily from a scientific point of view, based on the use of modern techniques and technical production. As well as import of various industrial and agricultural products from the United States of America and the European Union by more than 40%, with price instability and mechanical transformation from public sector system to market system through the privatization of public sector enterprises and enterprises. All this

has caused great confusion in the management of the national economy and the inability to conduct economic and social development that elevates Russia to a good and prosperous level.

Economic sanctions and trade restrictions since 2014 have led Russia to create incentives in the country to build large-scale modern economic projects. The fall of the ruble and government support helped to follow the replacement of imported products. Moreover, large factories that did not exist during the Soviet Union, such as mining and metal processing complexes, began to emerge. Therefore, it is necessary to follow this phenomenon to know how to invest business in the development of Russia's economy and how will affect the family budget and the money portfolio of each individual?

أهمية البحث:

أدت العقوبات الاقتصادية والقيود التجارية منذ العام ٢٠١٤ على روسيا الى ظهور حوافز في البلد لبناء مشاريع اقتصادية ضخمة حديثة. فانخفاض الروبل والدعم الحكومي ساعد في متابعة احلال المنتجات الوطنية محل المستوردة والأكثر من ذلك بدأت تظهر مصانع ضخمة لم تكن موجودة أيام الاتحاد السوفيتي، فعلى سبيل المثال مجمعات التعدين ومعالجة المعادن. ولهذا لا بد من متابعة هذه الظاهرة لمعرفة كيف تستثمر الأعمال التجارية في تنمية وتطوير اقتصاد روسيا الاتحادية؟ وكيف ستؤثر على ميزانية العائلة ومحفظة نقود كل فرد؟

مشكلة البحث:

مشكلة نزوح السكان بسبب البطالة، مشكلة تلوث البيئة والعامل الإيكولوجي، مشكلة التوطين، مشكلة البنى التحتية والأبنية القديمة للمصانع القديمة وأخيرا صحة سكان المناطق السكنية القريبة من المشاريع وكذلك صحة العاملين في المشاريع الصناعية نفسها.

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي الطويل الأمد (خطط لمدة ١٠ سنوات) وخطط اقتصادية خمسية تلائم مستوى فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني الروسي الأساسية، وتناسب بيئته الاجتماعية من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية-الاجتماعية المنشودة.

الفرضية الثانية: إن نظم المعلومات في المؤسسات الاقتصادية هي من الدعائم الأساسية المساهمة في حل كل المشاكل الاقتصادية من خلال اتخاذ القرارات الرشيدة والقضاء على التداخل في المهام بين الوحدات التنظيمية المختلفة.

هدف البحث:

ويهدف البحث الى القاء الضوء على كيفية نجاح روسيا في عكس العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية لصالح تنمية وتطوير اقتصادها الوطني؟

من حيث:

١. بيان وتحديد الأسباب الحقيقية التي تقف حجر عثرة أمام تنمية وتطور جميع قطاعات الاقتصاد الوطني الروسي بسبب العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية، اعتمادا على التحليل العلمي الذي تحدده منهجية هذا البحث.

٢. طرح الحلول العملية من خلال الخطط الاقتصادية الطويلة والمتوسطة الأمد لضمان تحقيق تنمية اقتصادية شاملة مستمرة ومتواصلة في المنشآت الاقتصادية حسب التصورات المرسومة لها.

منهجية البحث:

من أجل تحقيق الأهداف المنشودة من هذه الدراسة والوصول الى اثبات فرضيات البحث أو نفيها اعتمدت في هذا البحث استخدام المنهج الاستنباطي الوصفي الذي يستند الى أساليب الاحصاء الاقتصادي ومحاولة معرفة العلاقة الكمية التي تربط هذه المتغيرات بعضها ببعض وكذلك آراء وتصريحات المدراء العاممين لمختلف الشركات الصناعية في القطاعين العام والخاص. غسيل الأموال وهروب رؤوس الأموال الوطنية.

الكلمات المفتاحية:

عقوبات اقتصادية، تلوث البيئة والعامل الأيكولوجي، نزوح السكان، المباني الصناعية القديمة والبنى التحتية، مشكلة التوطين، صحة العاملين، الإنتاج الصناعي الكبير، التخطيط الاقتصادي، خصخصة القطاع العام، سعر صرف الروبل.

سيتم تناول موضوعات البحث عبر محاور ثمان هي:

أولاً- تكيف الاقتصاد الروسية مع العقوبات

أدت العقوبات الاقتصادية والقيود التجارية منذ العام ٢٠١٤ على روسيا الى ظهور حوافز في البلد لبناء مشاريع اقتصادية ضخمة حديثة. فانخفاض الروبل والدعم الحكومي ساعد في متابعة احلال المنتجات الوطنية محل المستوردة والأكثر من ذلك بدأت تظهر مصانع ضخمة لم تكن موجودة أيام الاتحاد السوفيتي، فعلى سبيل المثال مجمعات التعدين ومعالجة المعادن. ولهذا لا بد من متابعة هذه الظاهرة لمعرفة كيف تستثمر الأعمال التجارية في تنمية وتطوير اقتصاد روسيا وكيف ستؤثر على ميزانية العائلة ومحفظة نقود كل فرد؟

ان وزارة الصناعة والتجارة في روسيا هي المسؤولة عن الإدارة الصناعية وهناك يحددون استراتيجية التنمية الوطنية ومن ثم تحال الى المناطق. قامت الوزارة في العام ٢٠١٤ بوضع والموافقة على خطط باستبدال الاستيرادات في ٢١ فرع صناعي. وبالإضافة الى ذلك تم وضع خطط في الأقاليم لاستبدال جميع الاستيرادات الصناعية في جميع مناطق روسيا الاتحادية تقريبا ماعدا تلك التي تهيمن عليها الزراعة أو الإنتاج الغذائي.

وكانت أقوى المناطق استجابة لهذه الخطط هي أكبر المراكز الصناعية: موسكو، سانت بطرسبورغ، يكاتيرينبورغ، تشيلياينسك، قازان، نوفوسيبيرسك، تولا، بيرم وغيرها من المناطق. وتسير الأمور بشكل جيد في الأماكن التي توجد فيها متطلبات تحقيق التنمية الناجحة من الناحية التاريخية أساساً كما أكد ذلك سيرغي غورباتشوف- رئيس قسم مراقبة برامج التنمية الصناعية الإقليمية في مديرية السياسة الصناعية في الأقاليم التابعة لوزارة الصناعة والتجارة في روسيا الاتحادية.

"وقبل عدة سنوات كان وضع الصناعيين الروس يرثى له بسبب ارتفاع أسعار النفط وارتفاع سعر صرف الروبل ولهذا كانت غير تنافسية عمليا حتى داخل البلاد. أما الآن فقد تغير الوضع جذريا" كما ورد في تصريح لعضو الغرفة العامة في روسيا الاتحادية إيفان موخناتشوك.

ويستمر موخنا تشوك في كلامه: "نجحنا في استبدال الواردات ويمكننا أن نقول شكرا للغرب وأمريكا على أنهم غاضبون علينا وقاموا بفرض العقوبات. بدأنا في القيام بأشياء كثيرة اليوم والتي بدت بالأمس مستحيلة. واليوم نعمل ليس بأسوأ منها" (٣).

ولهذا "اقترح بعض رواد الأعمال الروس بإقامة نصب تذكاري لباراك أوباما رئيس الولايات المتحدة السابق لأنه المحفز الرئيس باستبدال الواردات الروسية". كما صرح ديمتري كوروتشكين- نائب رئيس الغرفة التجارية-الصناعية في روسيا.

وقد ادهشنا معهد السياسة الاقتصادية في موسكو بتصريح الخبراء الاقتصاديين بأن تفاؤل رجال الأعمال اصبح الآن في مستوى قياسي جيد بالمقارنة مع فترة تسعينيات القرن الماضي فقد تكيفت الشركات مع ظروف الأزمة واكتسبت ميزة تنافسية نتيجة لسعر صرف الروبل المنخفض.

ثانياً - طبيعة النظام الاقتصادي الوطني الروسي

تعرضت روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي الى تغير اقتصادي جوهري إذ تطورت في العشرين سنة الأخيرة من اقتصاد مخطط مركزي الى اقتصاد السوق ونظام اقتصادي متكامل عالمي. وفي سير عملية الاصلاح الاقتصادي في تسعينيات القرن الماضي أجريت عملية خصخصة لقسم كبير من المشاريع الصناعية. وفي غضون ذلك بقي الدفاع عن حقوق الملكية الخاصة ضعيفا إذ تعرض القطاع الخاص الى تدخلا كبيرا من قبل الدولة.

وبسبب تغير الأوضاع السياسية في تسعينيات القرن الماضي والتي رمت بثقلها على اقتصاد البلد فقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي في روسيا على امتداد خمس سنوات. فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي في العام ١٩٩٢ حدث أول نمو اقتصادي في العام ١٩٩٧. ولكن في العام ١٩٩٧ حدث الأزمة المالية الآسيوية والتي أطلق عليها الاقتصاديون أزمة النمر الآسيوية التي أثرت سلبا على الاقتصاد الروسي. وهذا ما أدى الى ان لا تتمكن الحكومة الروسية من دفع الديون المترتبة عليها بشكل كامل، وتبع ذلك انخفاض مفاجئ في سعر صرف الروبل وانخفض بشكل كبير المستوى المعاشي لعامة المواطنين. وبهذا الشكل بقيت سنة ١٩٩٨ في تاريخ الاقتصاد الروسي سنة أزمة هروب رؤوس الأموال من البلاد بشكل كبير بطرق قانونية وغير قانونية أو ما تسمى بعملية غسل الأموال.

وبغض النظر عن التدهور الاقتصادي بدأ الاقتصاد الروسي في العام ١٩٩٩ تتجدد قواه وابتعث. كان الباعث الرئيس للنمو الاقتصادي هو السعر المنخفض جدا لسعر الروبل الروسي بالنسبة

للعملات العالمية مثل الدولار الأمريكي الذي كان يساوي آنذاك 24.62 روبلا (١) والذي أثر ايجابيا على القطاعات الانتاجية الداخلية والتصدير. ومن ثم بدأ عصر استقرار النمو الاقتصادي. أصبح النمو الاقتصادي المستقر ممكنا في السنوات الأخيرة وبالدرجة الأولى بفضل سعر النفط المرتفع واقتترانه مع الاصلاحات الهيكلية التي أجرتها الحكومة الروسية في السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠١. أصبح ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي سببا في ارتفاع الثقة في أوساط رجال الأعمال والمستهلكين العاديين بمستقبل اقتصادي مشجع لروسيا الاتحادية، وعلى أثر ذلك ارتفع تدفق الاستثمار الأجنبي في المشاريع الاقتصادية وتوقف عملياً هروب رؤوس الأموال من البلد (غسيل الأموال).

انقسمت الصناعة الروسية قبل كل شيء بين المنتجين المتنافسين على أسواق البضائع العالمية، ففي العام ٢٠٠٩ كانت روسيا أكبر مصدر للغاز الطبيعي وثاني مصدر للنفط من حيث الكمية وثالث مصدر للفولاذ والألمنيوم من حيث الضخامة وغيرهما من فروع الصناعة الثقيلة الأقل منافسة والتي تبقى على صلة بالسوق المحلية الروسية. ويجعل اعتماد روسيا على تصدير المواد الخام مرتبطة بالأزمات الاقتصادية العالمية والتغيرات في الأسعار العالمية للمواد الخام. اعتمدت الحكومة الروسية ابتداء من العام ٢٠٠٧ برنامجا اقتصاديا للتقليل من هذا الاعتماد واقامة قطاع تكنولوجيا عال المستوى.

تطور اقتصاد روسيا بمعدل ٧% سنويا ابتداء من العام ١٩٩٨ الذي أدى الى مضاعفة مجموع المداخل الحقيقية الصافية للمواطنين وظهور طبقة وسطى في المجتمع الروسي. ولكن في السنوات ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ظهر اقتصاد روسيا مرة أخرى غير مستعد لتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية بقدر ما أن سعر النفط انخفض بشكل مفاجئ، أما الاستثمارات الأجنبية فقد انخفضت بقدر كبير في المشاريع الاقتصادية.

أنفق البنك المركزي الروسي حينذاك ثلث احتياطي الذهب والعملية الصعبة (حوالي ٦٠٠ مليار دولار أمريكي \$) من أجل التباطؤ في تعويم الروبل الروسي. وخسرت الحكومة أيضا حوالي ٢٠٠ مليار \$ لتحقيق خطة انقاذ الاقتصاد الوطني حتى تزداد امكانية التحويل الى عملة في القطاع المصرفي ودعم الشركات الوطنية العاجزة على سداد الديون الخارجية الضخمة (٢).

كان التغلب على فاعلية تدهور الاقتصاد في أواسط سنة ٢٠٠٩ حيث بدأ الاقتصاد الروسي يتعافى وينمو في الربع الأول من العام ٢٠١٠. ولكن شدة الجفاف والحرائق في مناطق وسط روسيا

قللت من حجم انتاج المنتجات الزراعية الذي أدى الى منع تصدير الحبوب والتخفيف من وتيرة النمو في قطاعات أخرى مثل مزاوله البيع بالتجزئة.

ساعدت أسعار النفط العالية في الربع الأول من العام ٢٠١١ في نمو الاقتصاد الروسي وتمكنت روسيا من تخفيض العجز في الميزانية الموروث من أزمة سنوات ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ولكن التضخم المالي والنفقات الحكومية الضخمة حددت من التأثيرات الإيجابية لإيرادات النفط.

وتشتمل المشاكل الطويلة الأمد في روسيا على تسريح القوى العاملة ومستوى الفساد العالي وصعوبة الحصول على رأسمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وكذلك شركات انتاج الطاقة ومشاريع البنى التحتية المفتقرة لاستثمارات كبيرة.

ثالثاً - الإنتاج الصناعي الكبير

يقول الخبراء الاقتصاديون ورجال الأعمال بصوت واحد: وأخيرا حصلت روسيا على سياسة صناعية واضحة. وبالنسبة للأعمال التجارية فإن الاستقرار والظروف غير المتغيرة هي أحد العوامل الأساسية في تطور الاقتصاد الوطني وبدون هذا لا يمكن أن تكون استثمارات طويلة الأمد.

وفي ضوء انتقاد ايفان موخناتشوك للحكومة الروسية: "لقد انتقدت حكومتنا باستمرار لعدم امتلاكها سياسة صناعية واضحة. لا يمكنك الحصول على استثمارات ولا يمكنك ان تبني ولا يمكنك ان تقترض. وبعد العام ٢٠٠٨ كان علينا إعادة هيكلة ديون الشركات الخاصة. واليوم أتجراً على القول بأن روسيا لديها سياسة صناعية في مجال تطوير فروع الاقتصاد الوطني مثل صناعة استخراج الفحم والنفط والغاز والطاقة والصناعات الثقيلة". ولم تصل روسيا إلى مقاييس ثلاثينيات القرن الماضي في مجال التصنيع ولكن تحديث الإنتاج يجري بنشاط وعلى قدم وساق وتحت الأسماء القديمة لهذه المصانع كونها معروفة منذ القدم.

ويصرح نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة في روسيا ديمتري كوروجكين: "كنت في الأونة الأخيرة في زيارة الى مصنعين معروفين منذ مدة طويلة وهما روسبوليميت في مقاطعة نيجغورود ومصنع كيمز في مقاطعة فلاديمير. أن عمر المصنع الأول هو ١٥٠ سنة والثاني ١٢٠ سنة ولكنهما اليوم هما الأحدث انتاجا في فرعيهما الصناعيين. فعلى سبيل المثال مصنع المعدات الكهربائية في مدينة كوفروك يقوم على مبادئ عمل وكوادر متقدمة جدا ويعملون بشكل فعال بتحديث المصنع. وكذلك مجمع الصناعات البتروكيماوية في غرب سيبيريا في مدينة توبولسك.

بناء ضخم يضاهي ما كان موجودا في ثلاثينيات القرن الماضي. وبالطبع أنا أطمح الى رؤية المزيد من المصانع الضخمة".

هذا وتوجد أداة دعم جيدة أخرى ألا وهي صندوق تنمية الصناعة التابع الى وزارة الصناعة والتجارة في روسيا. وهو يعطي قروض بمعدل فائدة ٥% سنويا لمدة ٧ سنوات وهو أقل بثلاثة مرات من متوسط سعر السوق في البنوك. علاوة على ذلك ففي المشاريع التي تحصل على تمويل من الصندوق يتم جذب حوالي من ٤ الى ٦ روبلات من قبل الاستثمارات الخاصة مقابل روبل واحد من أموال الدولة المستثمرة. ويرى الخبراء أن اهتمام الدولة في تطوير الصناعات والمناطق المختلفة يحفز فوراً اهتمام القطاع الخاص. وهذا ما يؤدي الى موافقة ممثلو الشركات.

ويعمل في روسيا بشكل فعال (٤):

٩٣ مجمعا صناعيا (بالإضافة إلى ٥٤ تحت الإنشاء و٣٤ مخططا له)

المساحة الكلية	٣٥ ألف هكتار
حجم الاستثمارات في البنية التحتية	١٨٦ مليار روبل
عدد المواقع التي بدأت بالإنتاج	١٠٩٣
حجم الاستثمارات الخاصة	٦٣٣ مليار روبل
عدد الأيدي العاملة	١١٣,٤ ألف
الضرائب المدفوعة (في العام ٢٠١٥)	٤٢,٣ مليار روبل

ملاحظة: ١ دولار أمريكي يساوي تقريبا ٦٧ روبل روسي في الوقت الحاضر.

وكذلك:

١٩ مجمعا تقنيا (١٧ تحت الإنشاء)

المساحة الكلية	٢٥٠٠ هكتار
عدد المواقع	٢٣٨١
عدد الأيدي العاملة	١٨,١ ألف

"نحن نخطط لزيادة نشاط الفرق الإنتاجية التي تمارس التعدين. هذا يعني تنفيذ مشاريع صناعية في مقاطعة تشيلياينسك. ومن ضمنها إمكانية زيادة ومضاعفة أحجام استخراج المعادن من مكن ميخيفسك" كما صرح ديمتري غوفوروف نائب رئيس شركة النحاس الروسية. هذا ومع العلم أن

خط الإنتاج الكبير متصلة فيما بينها وهذا يساعد على تحقيق منافسة قوية في السوق العالمية وارتفاع قيمة النحاس الروسي. أما المدير المالي لشركة جيك - سو (CHEK-SU) ديمتري رامزايتسوف فقد صرح بما يلي: "تقدم وزارة الصناعة والتجارة مبادرات صحيحة جدا ومهمة ليس لاقتصاد البلاد فقط، ولكن للحفاظ أيضا على مكانة روسيا في المجتمع الدولي. فهي تسمح بتحسين الاقتصاد والحصول على بيئة عمل ضريبية وتنظيمية مستقرة. وبالنسبة لشركتنا فمن المنطقي أن نطالب بأنواع مختلفة من الدعم. ان الاعتماد كلياً على المواد الخام الأجنبية اثناء تنفيذ المشروع وبعد بدء تمويله من قبل بنك الاقتصاد الخارجي أمر غير مقبول. ولكن المواد الخام التي تحتوي على المنغنيز لإنتاج الفولاذ يتم استيرادها من الخارج. ونحن نأمل أن يساعد موقف وزارة الصناعة والتجارة في تغيير هذا الوضع، وكلما كان ذلك في وقت أسرع، كلما كان أفضل. وفي المستقبل سيتم تقديم تدابير دعم للمنتجين المحليين لهذا المنتج الاستراتيجي الذي لا يمكن الاستغناء عنه". وكذلك قامت الشركة باستغلال مكامن منطقة أوسينسكي وذلك بتطوير وتعدين وصهر خامات المنغنيز كهربائياً وانتاجها على شكل سبائك تقوم بتصديرها الى الصين وأوكرانيا.

رابعاً - تأثير متعدد الجوانب

ان الاتجاه نحو بناء منشآت صناعية كبيرة جديدة يرضي الجميع. والأكثر من هذا كونه عملية مضاعفة تطوير الاقتصاد الإقليمي أيضا. "ان نسبة ١ الى ٥ على سبيل المثال معناه ان خلق وظيفة عمل واحدة في المصانع الضخمة سيؤدي الى خلق ٥ وظائف في المشاريع المتاخمة والمتعاونة معها وهي المشاريع المتوسطة والصغيرة وقطاع الخدمات والمحلات التجارية. فعلى سبيل المثال كانت منطقة فارنا في مقاطعة تشيليايبنسك تعتبر منطقة زراعية ولكن بعد بداية العمل في العام ٢٠١٤ أصبح مصنع ميخيفسكي للتعدين مجمعا صناعياً زراعياً. وتأتي حوالي نصف ميزانية المقاطعة في الوقت الحاضر من المجمع الجديد. ونتيجة لذلك يوجد هناك أدنى معدل للبطالة وتوقفت هجرة الناس من المنطقة وارتفعت أسعار الشقق السكنية مضاعفا في السنوات الأخيرة" كما شرح لنا ذلك ديمتري غوفوروف نائب رئيس شركة النحاس الروسية. (انخفضت نسبة البطالة بمعدل ٢١% في حين ارتفعت أسعار الشقق السكنية بنسبة ٩,٨٩%) (٥).

والأكثر من هذا أن تنفيذ المشاريع الضخمة حتى في مرحلة الاعداد والتحضير تعطي تأثيرا ايجابيا. وحتى حينما كان المشروع تحت الإنجاز تم دفع عشرات الملايين من الروبلات على شكل ضرائب وإيجارات الى السلطات المحلية. وبعد أن بدأ الإنتاج كان متوسط الدفع الى ميزانيتي منطقة كيروفو ومنطقة خاكاسيا بحدود ١,٧ مليار روبل سنويا. كما أكد ذلك ديمتري رامزايتسوف - المدير المالي لمجمع جيك سو (CHEK - SU). وفي نهاية المطاف فإن غالبية منشآت التعدين

ومعالجة الخامات المعدنية لا توفر الوظائف فحسب وإنما تقوم بجذب المزيد من الأيدي العاملة الماهرة من مختلف مناطق البلاد.

ويؤكد على ما ورد أعلاه فلاديمير تورين- الممثل الرسمي لشركة يوروخيم (Eurochem) حيث يقول: " في إطار مشاريعنا، نحن لا نبني المصانع والمناجم فقط ، ولكننا نبني الطرق والمكاتب والمساح والمدارس ورياض الأطفال والعمارات السكنية والساحات العامة والحدائق والنافورات. نحن نخلق ظروف عمل جيدة للعمال والموظفين. ونحن نربح حينما يريد الناس البقاء معنا ولا يذهبون" (٦).

في حين قال المدير العام لشركة ميخيفسكي (Mikheevskiy) اليكساندر سيزيكوف: "على الرغم من أن منطقة فارنا تعتبر منطقة زراعية منذ زمن بعيد إلا أن شركتنا تأقلمت معها وفي العام ٢٠١٥ تم دفع ١,٣٦ مليار روبل للميزانيات في جميع المستويات ومنها ميزانية مقاطعة تشيلياابينسك التي بلغت ٦٦٧ مليون روبل في حين تبلغ ميزانية البلدية ١٠٩ ملايين روبل. هذا وبالإضافة الى اتفاق الشراكة الاجتماعية بين الشركة وإدارة المنطقة الذي ينص على خصومات سنوية بمبلغ مليوني روبل. ولكن الشركة لا تتوقف عند هذا الحد وإنما تبدي يد المساعدة دائماً. ووفقاً لنتائج العام ٢٠١٤ تم تخصيص ٩ ملايين روبل لمشاريع اجتماعية وفي العام ٢٠١٥ تم استلام ١٢ مليون روبل. وبالنتيجة يكون ٢١ مليون بدلاً من ٤ مليون روبل كما كان مخططاً له. كما أرسلنا في هذا العام (٢٠١٦) مبالغ كبيرة لتنفيذ تلك المشاريع التي يطلبها السكان. وبالأساس فإن الدعم موجه الى دور الأيتام ورياض الأطفال والمدارس وكذلك الى عوائل فقيرة وذوي الحاجات".

كما أكد نائب رئيس شركة النحاس الروسية ديمتري غوفوروف على " أن أحد المبادئ الأساسية للسياسة الاجتماعية لشركتنا هي متابعة كل موظف ليس في عمله فقط ولكن حياته الشخصية خارج العمل، صحته وصحة عائلته ومستقبل أطفاله. ومن بين الجوانب المهمة هي خلق ظروف عمل مريحة وكذلك الاعتناء براحة العمال والموظفين والمساعدة في رفع وتطوير مستوى الأداء المهني والتدرج الوظيفي" (٧).

خامساً - الاستثمار الخاص

استحدثت الدولة في السنوات الأخيرة الكثير من آليات دعم الأعمال التجارية. وأصبح أكثر الأدوات إثارة للاهتمام هو عقد الاستثمار الخاص (SPIK). وقد بدؤوا بالفعل استخدام هذه العقود

في العام ٢٠١٦. ويكمن جوهر هذه الآلية في إعفاء الشركات التي تستثمر في إنتاج صناعي جديد مبالغ ضخمة وتستحدث عدد كبير من الوظائف الجديدة من دفع الضرائب طيلة فترة بناء المشروع. ولذلك ينبغي جذب استثمارات جدية الى الصناعة الروسية.

في حين صرحت نائبة رئيس قسم تطوير استراتيجية وإدارة المشاريع في وزارة الصناعة والتجارة الروسية أولغا لاتونوفا: "نحن نضمن للمستثمر نيابة عن الدولة وجود مزايا معينة للاستثمار والأهم من ذلك أن شروط الدخول لممارسة الأعمال التجارية سواء كانت الشروط الضرائبية أو التنظيمية لا تتغير. ونتيجة لذلك أصبح المستثمرون ينظرون بثقة أكبر الى المستقبل".

وبدوره فإن المستثمر يجب أن يلتزم ويضمن بناء مصنعا جديدا ضمن فترة زمنية معينة كما نصت عليها قرارات مؤتمر الاستثمار في سانت بطرسبورغ في العام ٢٠١٦. وإذا كان الحديث يخص الاستثمار الخارجي ضمن الأطر التي وضعها مؤتمر الاستثمار في سانت بطرسبورغ المتعلقة بالتوطين، فمن الضروري أن تبقى المكائن التكنولوجية في روسيا. وفيما يخص التوطين فيجب استحداث وظائف وأماكن عمل متطورة وذات مستوى عال من التأهيل والمهنية مع تجديد ميزانية المواقع الصناعية.

أن حصول المستثمرين على مزايا وخصومات ضريبية سوف يسمح للمستثمرين ليس باسترداد الاستثمارات الكبيرة في المشاريع الصناعية بسرعة ولكن تطوير البنية التحتية الاجتماعية في المناطق الحضرية. وقد تمت الإشارة الى ذلك في عقود الاستثمار اثناء عقد جلسات منتدى سانت بطرسبورغ الاقتصادي الدولي.

وأضاف الممثل الرسمي لشركة يوروخيم (Eruchem) فلاديمير تورين بأن الشركة استثمرت في ثلاثة مشاريع في اقليم بيرم ومقاطعتي فولغوغراد ولينينغراد ما يقارب ٣٠٠ مليار روبل في العام ٢٠١٥. كان التأثير الاجتماعي - الاقتصادي لذلك هو استحداث ٣٧٥٠ فرصة عمل ووظيفة جديدة وتبلغ عائدات الضرائب بحدود ٢٢ مليار روبل سنويا(٨).

ولقد تم على مدار الاثنتي عشر سنة الأخيرة استثمار ما يقارب ١٠١ مليار روبل من قبل شركة النحاس الروسية في منطقة الأورال الصناعية في بناء المشاريع الاقتصادية المحلية وعلى إدخال تكنولوجيا متطورة من أجل حماية البيئة بكلفة ١٠٧ مليار روبل سنويا(٩).

سادساً- هل تحتاج روسيا إلى لجنة عليا للتخطيط GosPlan؟

يقول يعقوب فيشنياكوف نائب رئيس الغرفة الوطنية للتكنولوجيا وعضو المجلس العلمي لأكاديمية العلوم الروسية في علم البيئة وحالات الطوارئ: "ليس لدينا لجنة تخطيط الدولة (كما كان في زمن الاتحاد السوفيتي) وبدونها اختفت إحدى المكونات الرئيسية في صناعتنا ألا وهو نظام التعاون بين المؤسسات الإنتاجية. نحن بحاجة إلى مؤسسة تقود نظم من المعلومات التكنولوجية والبيئية ونظاما اقتصاديا مخططاً" (١٠).

من الإنصاف القول بأن وزارة الصناعة والتجارة الروسية قد بدأت العمل بالفعل في هذا الشأن، إذ طبقا للقانون الاتحادي رقم ٤٨٨-ف-٣ "عن السياسة الصناعية في روسيا الاتحادية الذي ينص على إقامة نظام حكومي للمعلومات الصناعية (gisp.gov.ru) موجه إلى رفع فعالية تبادل المعلومات عن حالة الصناعة وتوقعات تنميتها وتطويرها. وينطوي مفهوم تطوير النظام الحكومي للمعلومات الصناعية على تطوير المجمعات الصناعية وتحسينها بحلول العام ٢٠١٨. وكذلك تنظيم بوابة للمعلومات الإلكترونية عن المجمعات الصناعية والتكنولوجية التي تم انشاؤها في روسيا. وبهذا سيتمكن رجال الأعمال من فهم عما هو موجود على أرض الواقع والعثور على شركاء عبر الانترنت.

ويعلق على ذلك عضو الغرفة العامة في روسيا ايفان موخناتشوك: "سيظهر السوق ما نحتاجه، ولكن يجب أن يكون هناك طلب مشتريات حكومي استراتيجي. وحول هذا الطلب سوف يتم تنظيم الإنتاج الصناعي الكبير على نطاق واسع وكذلك أعمال المشاريع المتوسطة والصغيرة المرتبطة به. ونتيجة لذلك يتم حل المشاكل الاجتماعية في الأقاليم. وإذا لم تشير الدولة إلى اتجاه معين فسوف نكون بدون دفة وبدون ربح" (١١) كما يقول المثل البحري الروسي.

صناعات جديدة ذات آفاق واسعة (١٢)

شركة النحاس الروسية	يوروخيم Chem	جيك-سو Chek-Su
مجمع ميخيفسكي	مصنع انتاج الأمونيا	مجمع أوسينسكي
حجم الاستثمار	مصنع انتاج كلور البوتاسيوم	مصنع انتاج المنغنيز المنحل كهربائيا
٢٨ مليار روبل	مصنع انتاج البوتاسيوم	
مصنع تومينسكي		
حجم الاستثمار المخطط	حجم الاستثمار المخطط	حجم الاستثمار المخطط
٦٣ مليار روبل	٣٠٠ مليار روبل	٦٦ مليار روبل

ملاحظة: ١ دولار أمريكي يساوي تقريبا ٦٧ روبل روسي في الوقت الحاضر.

كان ينظر في البداية الى برنامج التنمية الصناعية في الحكومة على أنه بناء مؤسسات جديدة على الاطلاق ولكنهم وصلوا الى فهم مختلف بعض الشيء في الوقت الحاضر.

وفي تعليق على ما ورد أعلاه من نائبة رئيس قسم التطوير الاستراتيجي وادارة المشاريع في وزارة الصناعة والتجارة في روسيا أولغا لاتونوفا: "ليس من الضروري الحديث دائما عن بناء منشآت جديدة حينما يكون عندنا مرافق اقتصادية أما لا تعمل حاليا أو لا تفي بالغرض المطلوب، أو غير قادرة على المنافسة. فإذا تم تحديث المشروع بالكامل أو إعادة بناء ورشة عمل منفصلة، لذا في هذه الحالة يمكن الاعتماد على دعم الدولة. فعلى سبيل المثال في إطار دعم دفع جزء من الفائدة على القروض لتنفيذ مشاريع استثمارية جديدة في الصناعات المعدنية"(١٣).

وقد عقبَ على ذلك ايفان موخناتشوك- عضو الغرفة العامة في روسيا ما يلي: "من الضروري استخدام المواقع الصناعية القديمة التي تنتشر في جميع أنحاء روسيا. لقد أغلقنا ٢٠٣ منجم في روسيا، وهذه مواقع صناعية جاهزة يمكن استخدامها حيث توجد فيها الطرق والسكك الحديدية والكهرباء والاتصالات وأجهزة التدفئة وأشياء أخرى يمكن الاستفادة منها. وانه من الخطأ أن لا تستخدم هذه المواقع كأساس لبناء مشاريع إنتاجية جديدة. ولهذا من الضروري اجراء تحليل للمواقع الصناعية المهجورة مثل الغابات الحكومية ومزارع الدولة والمزارع التعاونية ومناجم الفحم ومناجم الخامات المعدنية وإعطاء الحوافز للأقاليم لإشراكهم في مناقشة وتداول هذه المواضيع. توجد هناك موارد بشرية وناس يحملون شهادات علمية ومهارات وخبرة عملية. فمع إعادة تأهيلهم سوف يكونوا مستعدين للعمل في مشاريع إنتاجية جديدة"(١٤).

ومن البارز أن الانتاج الجديد يركز على السوق المحلية فقط ولكن مع ذلك على التصدير أيضا. وهكذا تخطط شركة النحاس الروسية لزيادة الانتاج وعلى أساس تغطية النقص في انتاج النحاس في السوق العالمية. ولا شك أن النحاس هو أحد المكونات الرئيسية في العديد من الصناعات، فهو يستخدم في صناعة السيارات والمعدات الطبية والبناء والصناعات الالكترونية والعديد من الصناعات الأخرى. ونلاحظ أن الطلب يزداد على هذا المعدن بثبات وباطراد لسنوات عديدة. وسوف يستمر بهذا الاتجاه. وهناك الكثير من المشاريع الصناعية الضخمة التي تنفذ بمشاركة شركات أجنبية. فعلى سبيل المثال جيك- سو (CHEK-SU) تعمل مع شركاء من الصين ويوفروخيم (Eurochem) مع شركات ايطالية.

سابعاً - التسوية المعقولة بين التنمية والبيئة

أن استخدام المواقع الصناعية القديمة له مزايا أخرى. تحدثت حول هذا الموضوع نائبة رئيس مديرية سياسة الدولة وتنظيم حماية البيئة في وزارة الموارد الطبيعية الروسية فيكتوريا فيتشكوفيا : "ان تحديث المصانع هو أفضل شيء لعلماء البيئة، لأن الموقع الصناعي معروف وفي هذه الحالة لن يكون ضروريا تعرّض النظم البيئية والمجمعات الطبيعية التي لم يمسه الانسان الى مخاطر اي تأثير بشري. وإذا كان بدلا من الموقع الصناعي القذر يبنى مشروع صناعي جديد فإن هذا يشكل بديلا رائعا جدا. والأكثر من ذلك إذا كان مكان المشروع القديم لا يصلح لسبب أو لعدة أسباب او يوجد في داخل المدن أو بالقرب من المناطق السكنية ولهذا لا يمكن العدول عن بناء مشاريع صناعية جديدة أو بالأخص إذا كان هدف الدولة هو التنمية الصناعية على أسس حديثة مسبقا"(١٥).

ومن الضروري الإشارة الى أن الاتجاهات المستقلة للسياسة البيئية في الوقت الحاضر المتعلقة بإدخال تكنولوجيات توفير الموارد والتكنولوجيا الغير ضارة للبيئة والفعالة أصبحت جزءا لا يتجزأ من السياسة الصناعية لروسيا الاتحادية لأن مشكلة استخدام تكنولوجيا قديمة في الانتاج الصناعي في روسيا هي مشكلة قديمة. وخير مثال على ذلك هي مقاطعة كراسنويارسك في سيبيريا التي تتركز فيها الصناعات الثقيلة حيث نشرت مجلة يونوست الصادرة في أواسط العام ١٩٨٩ مقالة حول هذا الموضوع ومن الطريف بالذكر هو تعليق رئيس صحة المقاطعة حيث قال: "حينما أفتح الشباك في الصباح وأتنفس عميقا، حينذاك يمكنني أن أعرف أي نوع من النفايات؟ ومن أي مصنع؟ وما هي الكمية التي تجاوزت الحد المسموح بنفثه في الفضاء من السموم المضرة بالصحة؟".

كان يوجد في هذه المنطقة مصنع كراز KRAZ لصناعة الألمنيوم الذي بسبب النفايات التي ينفثها في الهواء والماء المحتوية على غاز الفلور أغلقت رياض الأطفال. كما فقد الكثير من اليافعين تحت سن الثامنة عشر أسنانهم. وتحتوي الخضروات التي تزرع في المنطقة على مواد ضارة بالصحة ايضا. وفي الفترة ١٩٧٠-١٩٨٤ استلم المصنع حوالي ٨ مليون \$ لبناء شقق سكنية للعاملين في المصنع ولكن لم تبنى اية مساكن لهم. وتتركز المواد الضارة بالصحة ١٥٠ مرة أكثر من المعيار المسموح به.

وكان يعمل من أصل ١٦٠٠٠ جهاز تنقية الهواء ٩٠٠٠ جهاز فقط. وبعد حادثة انفجار المفاعل النووي في تشيرنوبل باوكرانيا في ربيع العام ١٩٨٦ كان يسكن ٥٩٠٠٠ شخص في ٤١ تجمع

سكني حيث تكون نسبة التلوث (50 Ci/km²). في حين يجب أن يتحمل ٢٠١٠٠٠ شخص أكثر من

(5 Ci/km²). (انظر مقالتنا حول هذا الموضوع في مجلة بيلونا (Bellona) باللغة النرويجية في بداية العام ١٩٩٤)(١٦).

"حينما نبني أي مصنع يوجد هناك ضرر على البيئة بالطبع، ولكن لا يمكن بدون ذلك. لا يوجد إنتاج في الطبيعة ينتج منتوجا جديدا ولا يضر بأي شيء في نفس الوقت. يتم صياغة تشريعاتنا على هذا النحو: نعم يسبب ضرر ولكن يتم تعويضه بشئ آخر والنتيجة هي حل معقول"، هكذا أبدى رأيه عضو الغرفة العامة في روسيا ايفان موخناتشوك(١٧).

من العوامل الغير قليلة الأهمية هو بناء وتحديث المشاريع الصناعية القائمة مع الأخذ بنظر الاعتبار أفضل التقنيات المتاحة. وهذا الإجراء كفيل بأن يحفز العمل في هذه المشاريع الإنتاجية.

صرحت بهذا الخصوص نائبة مدير مديرية التنمية الاستراتيجية وإدارة المشاريع الصناعية في وزارة الصناعة والتجارة الروسية اولغا لاتونوفا: "يتكون الهدف الرئيس لوزارة الصناعة والتجارة الروسية في الانتقال الى استخدام أفضل التقنيات المتاحة في زيادة القدرة التنافسية للصناعات الروسية ولا يتوقف هذا على تحديث المنشآت الصناعية فحسب وإنما زيادة الإنتاج الملائم للبيئة والحد من التأثير السلبي على البيئة"(١٨).

والغريب في الأمر أن بناء مشاريع صناعية جديدة وحديثة التكنولوجيا في مناطق مفتوحة قد لا يزيد ولكن يقلل من العبء التكنولوجي على البيئة المحيطة بالإنسان.

وبهذا الصدد يمكننا الاستعانة بما صرحت به مديرة إدارة البيئة وحماية العمال والسلامة الصناعية في شركة النحاس الروسية ناتاليا غوننتشار: "كلنا يعرف بأن أكبر حفرة لخروج الدخان في روسيا موجودة في منجم فحم كوركينسكي. أن المقياس البيئي لمجمع تومينسكي الصناعي ساعد في ايجاد طريقة علمية حديثة وأمينة في القضاء على الكارثة البيئية التي تضر بصحة آلاف المواطنين في مدينة تشيلياينسك. إذ قاموا بمليء هذا المنجم العملاق برمال خاصة قاموا بمعالجتها بطرق علمية حتى تطفئ طبقات الفحم. كانت تكلفة هذا الحل ٢٦ مليار روبل"(١٩).

ثامناً - الضرر الطبيعي ينخفض الى الصفر

أن أحد الشروط الرئيسية لظهور مشاريع صناعية في روسيا هو مبدأ ادخال أفضل التقنيات المتاحة. وتقوم وزارة الصناعة والتجارة الروسية بالترويج له. وبعبارة أخرى يجب بناء مصانع حديثة جداً، وهذا الشرط لا يشمل الكفاءة الاقتصادية فقط وإنما سلامة البيئة أيضاً.

وبهذا الصدد يطرح ديمتري غوفوروف- نائب رئيس شركة النحاس الروسية رأيه: "يتلخص الفرق عن الصناعة السوفيتية هو أن المهمة الرئيسية للمشاريع الصناعية كانت قبل نصف قرن هو انتاج الفحم الحجري والمعادن والمواد الخام الأولية. استخدم الناس والمصانع طاقتهم بنسبة ٢٠٠% وكان جل الحمل على البيئة هائل من حيث تلوثها بالغازات السامة ولم يفكروا آنذاك بالبيئة. لم يكونوا يعرفوا مثل هذه الكلمات. يجب أن لا تركز المصانع على الإنتاجية العالية أو الكفاءة الاقتصادية أو سلامة العمال فحسب بل يجب أن تعي بمتطلبات البيئة الصارمة. يجب الأخذ بالحسبان الحمل الثقيل المحتمل على البيئة والهواء الجوي والماء والأرض والنباتات والحيوانات في هذه المنطقة في مرحلة تصميم وبناء مصنع ما ونتاج جديد وكذلك يجب بناء المشروع الصناعي بطريقة تقلل الضرر البيئي الى حد الصفر"(٢٠).

وفي ما يتعلق الأمر بالمصانع القديمة على سبيل المثال فقد استثمرت شركة النحاس الروسية ابتداء من العام ٢٠٠٤ أكثر من ١٦ مليار روبل في تحديث احد أقدم الشركات في جبال الأورال- كاراباشميد (Karabashmed). كان الهدف من ذلك هو تقليل العبء على البيئة ونتيجة لذلك يتمكن مصنع حامض الكبريتيك الجديد من استخدام حوالي ٩٩,٩% من الغازات المعدنية. وتمكنت شركة النحاس الروسية من ادخال معدات حديثة من شركات التعدين الرائدة في العالم في المصانع التابعة لها مثل شركة الكساندرنيسكوي للتعدين ومصنع نوفوغورود للتعدين ومصنع كيشتيمسكي للنحاس الكهربائي وشركة اکتوبينسكي للنحاس وشركة ميخيفيسكي وأورميت.

يقول المدير العام لمصنع ميخيفيسكي ألكسندر سيزيكوف: "استخدمنا خلال تصميم وبناء المصنع أفضل التقنيات المتاحة في صناعتنا والتي لا تلبى المعايير الدولية فقط ولكن تلبى المعايير الأكثر صرامة في العالم. إذ يتم مراقبة أنشطة المؤسسات الصناعية الكبيرة بشكل صارم من قبل السلطات المحلية المعنية بالأمر. وتجدر الإشارة الى أن التشريعات الروسية صارمة في الوقت الحاضر بالإضافة الى المراقبة المستمرة لأنشطة جميع مراحل الإنتاج. نقوم بتنفيذ عدد من اجراءات حماية البيئة للحد من التأثير على الهواء وذلك بالري المستمر لأماكن العمل في المحجر والطرق الداخلية فيه وكذلك تدوير النفايات وزرع الأشجار على جوانب الطرق حتى يقلل بشكل كبير من الغبار

السطحي. وتنقل الخامات من الحفرة المفتوحة بواسطة خط أنابيب مغلق الى مخزن مغلق. وتم تركيب محطات توليد الطاقة الكهربائية التي تعمل بالديزل الهجين وذات تقنية عالية يجعل من الممكن توفير الوقود وخفض الانبعاثات والنفائات التي تضر بالصحة. كما تستخدم الشركة تقنية تدوير وتنقية المياه المستخدمة حتى يمكن الاستفادة منها مجدداً" (٢١).

كما أضاف المدير المالي لشركة (CHEK-SU) ديمتري رامزايتسوف "بأن مفتاح حل مشكلة تلوث البيئة هو استخدام التقنيات الحديثة التي تسمح بمراقبة المعايير البيئية وترسل المعلومات الى سكان المنطقة اللذين يهتمهم الأمر. والمهم هو أن يوضح للمواطنين العاديين أن التقنيات الحديثة ومتطلبات التشريعات الروسية الحديثة تسمح لنا حقا بإنتاج ملائم للبيئة. اننا نلتزم بسياسة الانفتاح الأقصى على المشاكل البيئية ونجري مناقشات عامة مع الجمهور ونجيب على الأسئلة عبر الانترنت ومستعدون دائما للحوار البناء" (٢٢).

وبالمناسبة فإن الانفتاح على الجمهور هو آلية فعالة جدا كما تظهرها الممارسة العملية ولذلك كما أضاف المدير العام لشركة ميخيفسكي الكسندر سيزيكوف: "ان نقاط الاتصال بين علماء البيئة والصناعيين هي إقامة حوار واضح وبنّاء في جميع مراحل أنشطة وأعمال المشاريع الصناعية ابتداء من تصميمها الى مرحلة التشغيل. ان خلق صورة شيطانية للمشاريع الصناعية وخاصة الشركات الحديثة أمر خاطئ في الأساس، ونتيجة لذلك يؤدي هذا الى وضع يخسر فيه كلا الطرفين" (٢٣).

وقام بالتعقيب على ما ذكر أعلاه رئيس بلدية فارنينسكي في مقاطعة تشيلياينسك قسطنطين مويسييف: "حينما كنت نائبا عن الاجتماع الجماهيري في منطقتنا وكانت قد ظهرت للتو فكرة مجمع تعدين ميخيفسكي جرى انتخاب أشخاص محترمين من المنطقة لرؤية انتاج مشابه في منطقة أخرى وبعد ذلك نقلوا دعم المجتمعين لهذه الفكرة وحاجة المنطقة لهذا المشروع وتوفير العمل لسكان المنطقة بدلا من السفر الى الشمال أو الى مدينة تشيلياينسك للبحث عنه لأنه هنا يسكن الآباء والأطفال والزوجات. هذا رائع جدا" (٢٤).

وهكذا طبقا لكلمات مويسييف الذي عمل رئيس أطباء في منطقة فارنا فإن جميع المؤشرات المتعلقة بأمراض القلب والأوعية الدموية وسرطان الرئة بقيت على مستواها القديم لعدة سنوات مضت. وهذا يؤكد حقيقة مفادها أن طرق الانتاج الحديث أكثر كفاءة ويمكن على سبيل المثال استخدامها في استخراج النحاس من خام منخفض الجودة بطريقة فعالة ومنخفضة التكلفة وليس لها تأثيرا على البيئة وصحة السكان.

ومن خلال ما تقدم أعلاه نكون قد استوفينا فرضيات البحث بضرورة وجود تخطيط استراتيجي ولجنة عليا للتخطيط تأخذ على عاتقها صياغة ووضع خطط خمسية وعشرية لتنمية وتطوير الاقتصاد الوطني الروسي بحيث ترفع من مستوى تطور قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة وتناسب البيئة الاجتماعية للمجتمع الروسي وتضع أمام أعينها الأهداف المنشودة في خطة التنمية الاقتصادية-الاجتماعية.

بالإضافة الى ذلك لمسنا من خلال البحث ادخال نظم المعلومات في معظم المشاريع والمؤسسات الاقتصادية والتي تعتبر من أهم متطلبات حل القضايا الاقتصادية واتخاذ القرارات الحكيمة في إدارة الاقتصاد الوطني ومن ثم تلافي التداخل بين مهام الوحدات التنظيمية في مختلف مشاريع ومؤسسات الاقتصاد الوطني في روسيا الاتحادية.

الخاتمة

وهكذا بطبيعة الحال لتحقيق انفراج نوعي في التنمية الصناعية في روسيا، لا توجد هناك حاجة الى العديد من الشركات الكبرى ولكن توجد الحاجة الى العشرات والمئات من المشاريع الصناعية. ووفقا لأراء الخبراء فإن هذه ليست سوى مسألة وقت. وإذا بقيت السياسة الصناعية الحالية للحكومة دون تغيير (بالإضافة الى الظروف الخارجية المواتية!)، فعندئذ سوف يستثمر المزيد والمزيد من المستثمرين رؤوس أموالهم في بناء مشاريع جديدة في نهاية المطاف، وهذا سوف يؤثر على اقتصاد روسيا بأكمله وعلى محفظة نفود كل فرد وميزانية العائلة الروسية بشكل ايجابي.

الهوامش والمصادر باللغتين الروسية والنرويجية:

١. RusBase. Запрет на ввоз продуктов из США и ЕС: Мировая реакция. 8/8/2014.
٢. www. РУКСПЕРТ. Статиска: История курса доллара.
٣. Россия сегодня. ВВП России в январе 2009 года упал на 8,8% к январю 2008 года МЭР.
٤. Алексей Кунцеов. Комсомоллская Правда, новая промышленная политика россии.. что нам соит заводы новые посроить? 27/9/2016.
٥. Дамир Мармусич. Неудачное сдерживание: для чего же нужны санкции против России. 13/6/2018.

Евгений Калюков. Война Санкций, 28 АПР 2017, .7
www.rbc.ru/economics.

Михаил Калмацкий. Средство от санкций. Как Россия намерена .У
снизить зависимость своей экономики от доллара. 3/10/2018. РТ
на русском.

МКР. Отмена санкций не поможет экономике. 10/7/2018. .А
РИА Новости. В Европарламенте назвали санкции против .9
России «нелепым фарсом». 30/8/2018.

Алексей Куницеов. Комсомоллская Правда, новая .10
промышленная политика россии.. что нам соит заводы новые
посроить? 27/9/2016.

РАН. Новые заводы и цеха России в 2014 году. 11/3/2015. .11

Фрумкин Б.Е. Агропромышленный комплекс России в условиях .12
«войны санкций». Новости Экономический Портал. 2015.
Тоже. 2016. .12

Никколай Вардуль.Новый прогноз Минэкономразвития .13
высветил болезнь российской экономики.Загадка
микророста.18.06.2018.

Клаимир Цегоев. Устойчивыми темпами»: на Московском .14
финансовом форуме обсудили. 6/9/2018.

Sanaa Mustafa, Russland: Økologisk krise med alkohol-tilsetning, .15
Bellona magasin no.1, s. 25. Oslo,1994.

Клаимир Цегоев. Сигнальные факторы: как может измениться .16
динамика российского рынка акций до конца 2018 года. 19/11/2018.

Фрумкин Б.Е. Агропромышленный комплекс России в условиях .17
«войны санкций». Новости Экономический Портал. 2015.

РАН. Новые заводы и цеха России в 2014 году. 11/3/2015. .18

Клаимир Цегоев. Устойчивыми темпами»: на Московском .20
финансовом форуме обсудили. 6/9/2018.

Никколай Вардуль.Новый прогноз Минэкономразвития .21
высветил болезнь российской экономики.Загадка
микророста.18.06.2018.

РАН. Новые заводы и цеха России в 2014 году. 11/3/2015. .22

Фрумкин Б.Е. Агропромышленный комплекс России в условиях .22
«войны санкций». Новости Экономический Портал. 2015.

Константин Моисеев. Глав врач Варненского Района .24
Челябинской Области. 2016.